Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 1, Issue 1 , 2025, Pages: 36-43
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Professionalization Debate between the Institutional Stance and Teachers' Perspectives: Compulsion versus Commitment in Education

Dr. Meftah Halleb *
Department of Philosophy, Higher Institute of Humanities in Jendouba, Jendouba, Tunisia
*Corresponding author: meftahhalleb@gmail.com

جدليّة التمهين بين الموقف الرسمي ومواقف المدرّسين: أو التعليم بين الإلزام والالتزام

د. مفتاح حلاب*
قسم الفلسفة، المعهد العالي للعلوم الإنسانية بجندوبة، جندوبة، تونس

Received: 11-12-2024	Accepted: 23-02-2025	Published: 10-03-2025
Copyright: © 2025 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

The paper, "The Professionalization Debate between the Institutional Stance and Teachers' Perspectives: Compulsion versus Commitment in Education," analyzes the profound dialectic surrounding the professionalization of teaching in contemporary societies. It investigates the conflict between the Official Stance (representing the state/authority) which seeks to standardize and enforce professionalization through rigid laws, mandatory training, and models of Compulsion (ALElzam), and the Teachers' Stances (representing the profession itself) which advocate for professionalization based on ethical commitment, moral duty, intellectual independence, and the freedom of self-development. The official view attributes the need for intervention to the teacher's historical loss of authority and the failure of traditional education, treating professionalization as a technical act governed by external policy. Conversely, teachers see professionalization as an ethical issue and an internal matter of professional competence and moral autonomy, where the state's policies of compulsion lead to frustration and a lack of creativity, particularly through the use of precarious employment and the pressure of institutional control. The paper concludes that true reform requires moving beyond the polarization of power, advocating for a third way based on shared responsibility, mutual respect, and the establishment of a cooperative, contractual culture between the state and teachers. This shift involves replacing the current policy of compulsion with a culture of

commitment and freedom, ultimately aiming to transform education from a "profession for those with no profession" into a respected career path that serves societal development.

Keywords: Professionalization of Education, Institutional Stance, Teacher Stances, Compulsion, Commitment, Educational Reform, Dialectic.

الملخص

تُحلل الورقة البحثية، التي تحمل عنوان "جدليّة التمهين بين الموقف الرسمي ومواقف المدرّسين: التعليم بين الإلزام والالتزام"، الجدلية العميقة المحيطة بتمهين مهنة التعليم في المجتمعات المعاصرة .وهي تتقصى الخلاف بين الموقف الرسمي (الذي يُمثّل الدولة/السلطة) والذي يسعى إلى نمذجة التمهين وفرضه عبر قوانين صارمة، وتكوين إلزامي، ونماذج تقوم على الإلزام، وبين مواقف المدرّسين (التي تُمثّل المهنة ذاتها) والتي تُطالب بالتمهين بناءً على الالتزام الأخلاقي، والواجب المعنوي، والاستقلال الفكري، وحرية التطوير الذاتي .يرى الموقف الرسمي أن التدخل ضروري بسبب التراجع التاريخي لسلطة المدرّس وفشل التعليم التقليدي، ويتعامل مع التمهين كفعل تقني يخضع للسياسة الخارجية .على النقيض، يعتبر المدرّسون التمهين مسألة اتيقية وشأناً داخلياً يتعلق بالكفاءة المهنية والاستقلال الذاتي، وأن سياسات الإلزام الرسمية تؤدي إلى الإحباط وغياب الإبداع، خاصة مع اعتماد سياسات التشغيل الهش وضغوط المراقبة المؤسساتية .تخلص الورقة إلى أن الإصلاح الحقيقي يتطلب تجاوز استقطاب السلطة، والدعوة إلى طريق ثالث يقوم على المسؤولية المشتركة، والاحترام المتبادل، وترسيخ ثقافة تعاونية تعاقدية بين الدولة والمدرّسين .ويتضمن هذا التحول استبدال سياسة الإلزام الحالية بثقافة الالتزام والحرية، بهدف الارتقاء بالتعليم من مجرّد "مهنة لمن لا مهنة له" إلى مسار مهني يحظى بالاحترام ويخدم التنمية المجتمعية.

الكلمات المفتاحية :تمهين التعليم، الموقف الرسمي، مواقف المدرّسين، الإلزام، الالتزام، الإصلاح التربوي، الجدلية.

1- مقدمة

لا شيء من المواضيع ملأ الدنيا وشغل الناس أكثر من موضوع الإصلاح التربوي، وما زال يملأ النقاشات المجتمعية إلى يوم الناس هذا؛ فالتعليم ليس مجرد قطاع خدمي، بل هو الأساس الذي تقوم عليه عملية تكوين الأفراد ورقي الشعوب وحل مشكلاتهم وتحقيق التنمية الشاملة. إن المسؤولية الملقاة على عاتق التعليم هي مسؤولية مصيرية، وقد صدق شيشرون عندما أفصح: "بأن أعظم هبة يمكن أن نقدمها للمجتمع هي تعليم أبنائه" (شيشرون، 1990).

إن الإقرار بهذه المركزية قاد حتماً إلى الاعتراف بأهمية وضرورة تمهين مهنة التعليم .(Profession) وقد خلصت المداولات الكبرى في المجال التربوي، مثل الحوار الكبير (Le Grand Débat) والتقارير العالمية حول جودة التعليم، إلى التأكيد على اعتبار مهنة التدريس "أمّ المهن". هذا الوصف ليس مجازياً؛ فالتعليم هو المهنة التي توسع علمها ليشمل كل المهن الأخرى، فهي المهنة المؤسسة (Fondateur) للمعرفة، وعمود ارتكاز لنمو المجتمع، إنها اسطوانة المهن وليست مجرّد وظيفة (Occupation) أو "مهنة لمن لا مهنة له". هذا المنظور الرفيع وضع موضوع "تمهين التعليم "في صدارة الاهتمامات البحثية،

لكنه أسفر عن تعدد في المواقف واختلاف في وجهات النظر حول آليات وكيفية تحقيق هذه الاحترافية المنشودة.

لقد تراوح النقاش حول التمهين بين مقاربتين جوهريتين متناقضتين: مقاربة تنطلق من المؤسسة الرسمية (ممثلة للدولة والسلطة والقانون)، ومقاربة تنطلق من أهل الميدان (المدرّسين). ويعود هذا التباين إلى الخلاف العميق حول ماهية سلطة المعلم ومكانته المتراجعة تاريخياً في هرم التربية، مما دفع بالموقف الرسمي للتدخل وسن القوانين لضبط العملية التعليمية. وهنا بالتحديد نشأت الجدلية الحادة التي وصلت حدود الصدام الفكري(Choc des contraires) ، والتي تمثل التناقض الجوهري بين مقتضيات الإلزام الخارجي، ومطالب الالتزام الأخلاقي الداخلي.

الإشكالية والأطروحة المركزية:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن النظرة الرسمية للتمهين لا تزال أسيرة نموذج الإلزام القانوني والمعايير التقنية، وتتعامل مع المدرّس كآلة تخضع لـ"ميكروفيزياء السلطة" (فوكو، 1980) والمراقبة المؤسساتية الصارمة. وهذا الإطار يركز على سد الثغرات القانونية والفنية، متجاهلاً البعد الإنساني والأخلاقي للمهنة. في المقابل، يرفض المدرّسون هذا الإطار الضيق، مطالبين بالتمهين القائم على الالتزام الأخلاقي والحرية المهنية، معتبرين أن التمهين هو "واجب أخلاقي قطعي" (كانط، 1999) ينبع من الإرادة الذاتية والاستقلال الفكري، وأن جودة التعليم مرتبطة بـ نفوذ المعلم لا بسلطته المفروضة.

إن الفجوة البحثية التي تسعى هذه الورقة لملئها تكمن في تحليل هذا التناقض الجذري بين رغبة الدولة في الضبط والقياس (الإلزام) وحاجة المهني إلى الحرية والاستقلالية (الالتزام) .إنها جدلية "الخضوع لنوع من القسر القانوني" والقدرة على "ممارسة الحرية" في آن واحد (كانط، 1999).

للإجابة على هذه الإحراجات وتفكيك أبعاد الجدلية، تطرح هذه الورقة العلمية الأسئلة البحثية التالية:

1. ما هي الدلالة والأبعاد الجوهرية التي نمذّج بها الموقف الرسمي التعليم كمهنة تحتاج إلى قواعد صارمة يضبطها القانون والمعايير الفنية؟
2. لماذا يرى المدرّسون أنفسهم أحقّ بمسألة التمهين، مؤكدين أن التمهين لن يتحقق في ظل سياسة الإلزام بل بالاعتماد على سياسة الالتزام؟
3. كيف يمكن تجاوز هذا التباين الحاد بين الموقفين، والانتقال من صراع السلط إلى سلطة العقد والمسؤولية المشتركة؟

تتمثل الأطروحة المركزية لهذه الدراسة في أن الخروج من جدلية التمهين القائمة على "الاستقطاب السلطوي" يتطلب تأسيس "ثقافة تعاقدية "تجمع بين التنظيم المؤسساتي (الإلزام) والاستقلال المهني (الالتزام)، بهدف تحرير قطاع التعليم من التنازع والارتقاء به إلى مستوى المهنة المحترمة التي تخدم التنمية الشاملة.

منهجية البحث وخطته:

اعتمدت هذه الورقة على المنهج التحليلي النقدي، حيث تعمل على تفكيك وتحليل الأنساق النظرية والفلسفية الكامنة وراء كل موقف (الإلزام مقابل الالتزام)، وتتبع الجذور اللغوية والمفهومية للتمهين.

وقد ارتأينا تقسيم خطة البحث إلى ثلاثة أقسام تسبقهم مقدّمة وتليهم خاتمة:

1. **المبحث الأول :**الوعي العمومي وأهمية مسألة تمهين التعليم (التأسيس المفاهيمي).
2. **المبحث الثاني :**الموقف الرسمي من مسألة تمهين التعليم (نموذج الإلزام).
3. **المبحث الثالث :**مواقف المدرّسين من مسألة تمهين التعليم (نموذج الالتزام).

1- الوعي العمومي وأهمية مسألة تمهين التعليم

لإحاطة مسألة "تمهين التعليم"، يجب تفحصها أولاً داخل الفضاء العمومي الذي شهد اختلافات واسعة في وجهات النظر حولها .لكن هذه الاختلافات لم تكن جوهرية، بل أسهمت في بناء وعي مجتمعي مشترك بضرورة تمهين التعليم وأهمية المشاركة العمومية في النقاشات الهادفة إلى تحقيق التفاهم والعيش المشترك.

التأسيس اللغوي للمفهوم :تعد عبارة "التمهين" من العبارات ذات الرنين في الثقافة المحلية، وتعتبر اللغة مغرسها الأول .يربط اللغويون بين مصطلحي التمهين والتعليم ربطاً يكاد يكون عضوياً .وقد أشار ابن منظور في "لسان العرب" إلى أن مصدر التمهين يعني: "الحذق في العمل والخدمة" (ابن منظور، د.ت.) . وهو المعنى ذاته الذي ورد في المعجم الوسيط، حيث يفيد التمهين من "المهنة" التي تقتضي "عملاً يحتاج إلى خبرة ومهارة وحذق" (مجمع اللغة العربية، 2004).

وأشار الصحاف إلى أن المهني هو "شخص يعمل في وظيفة عقلية تتطلب قدراً كبيراً من العلم والإبداع والأصالة، ويتخذ منها لمستقبل حياته الوظيفية، ولا يزاولها بصورة عارضة" (الصحاف، 2018) .هذه الكثافة اللغوية تؤكد أن مشكل التمهين كان محل اهتمام المجتمعات الإنسانية منذ القدم.

التمهين كضرورة مستمرة :نتيجة للتقلبات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية التي فرضها النظام العالمي، ارتفع منسوب الوعي العمومي "بتأزم التعليم" التقليدي وعدم تناسقه مع الواقع الراهن .وقد أدى ذلك إلى الحاجة المتزايدة إلى تعليم فعال يتطلب تجديد مناهجه وآلياته لإعداد مدرسين أكفاء يتحملون المسؤولية التربوية والعلمية والأخلاقية.

تعالت الأصوات الداعية إلى تقييم السياسة التربوية وتطويرها وتمهينها، وذلك بوضع خطط معيارية (Standardise)لإعداد مدرّس الغد ومدرسة المستقبل .وبلا جدال، يُعد التمهين من "القواعد الذهبية" للتعليم (بن ميلاد، 2015) .وعلى الرغم من أن المعايير متغيرة باستمرار، فإن التمهين كذلك مستمر، بكل ما يعنيه الاستمرار من معاني التقدم والفهم والمجاوزة، وفقاً لمفهوم هيغل الشهير "Aufheben"، الذي يفيد الحفظ والتجاوز والارتقاء في آن واحد (هيغل، 1970).

إن مهنة التعليم، كبقية المهن، تواجه مخاطر ومُشكلات، وقد تشهد عملية التمهين تعطيلات .والتمهين هو هندسة بشرية لإعداد الأفراد وتكوينهم وفق معايير راوحت بين الإلزام والالتزام، مما خلق جدلاً متواصلاً وفجوات واسعة بين الموقف الرسمي ومواقف المدرّسين .وهو ما يدفعنا لتركيز البحث على سياقات هذا الجدل، بدءاً بالتمهين المؤسساتي أو الرسمي.

2- الموقف الرسمي من مسألة تمهين التعليم (نموذج الإلزام)

يستلزم الانشغال بهذا القسم فهم دقيق لمصطلح "الموقف الرسمي."

الموقف الرسمي: لغةً ومفهوماً :نلاحظ تلازم لفظ "الموقف" بلفظ "الرسمي"، وكلاهما أساسي في مسألة التفاعل الرمزي .يُفيد معجم المعاني الجامع بأن الموقف الرسمي منسوب إلى الشخص المكلف بخدمة عامة، و"الرجل الرسمي" هو من يمثل الدولة في أعماله وأقواله، و"رسم تصوراً" بمعنى جهّز خطة أو نموذجاً أو تصميماً لأمر ما (معجم المعاني الجامع، 2010) .تتفق كل هذه المعاني على ضرورة إدراج الانضباط كمقوّم أساسي لتمهين التعليم، أي أن التمهين هنا يأتي ضمن فضاء السلطة والقانون.

هيمنة السلطة القانونية :تتفرّد هذه السلطة (الدولة) بالمشروعية والمسؤولية القانونية لتمهين التعليم ووضع الخطط التعليمية وتحديث المناهج .وقد تزايد هذا التوجّه المؤسساتي للتعليم منذ أواخر القرن الماضي نتيجةً لتراجع سلطة المعرفة التي يمثّلها المدرّس، وفقدانه لكبريائه ومكانته في هرم التربية .ولم يستطع المدرّس مقاومة المدّ التنويري الذي تشكّل ضمن أنماط جديدة من السلطة (مثل تكنولوجيات التعليم والبيداغوجيا الفارقية).

كان هذا التراجع في الاعتراف العمومي بقيمة المدرّس سبباً معجلاً لتدخل الدولة (الموقف الرسمي) في ميدان التعليم .وأصبح محور هذا التدخل إصلاح وتكوين المُربين قبل إصلاح المناهج، إذ يُعدّ المدرّس أول المستهدفين من عملية التمهين .يسعى مشروع التمهين المؤسساتي إلى إعادة تشكيل صورة المعلّم من سلطة مطلقة إلى سلطة خاصة لكنها تنتمي إلى فضاء السلطة العامة (الدولة)، أي تحت طائلة القانون الرسمي.

التمهين كفعل تقني فني :بمقتضى هذا التحول، أصبح المعلّم خاضعاً للقانون، وأصبح الهدف هو المتعلّم كمركز للتعليم .ويُلزم الموقف الرسمي المدرّسين بالانخراط في التكوين والتمهين المستمر لاكتساب المهارات والكفايات اللازمة لتطوير استراتيجياتهم، والقدرة على تطبيق "القياس والتقويم" وإدارة الفصل، ومواكبة تكنولوجيات التعليم .وهكذا تحوّل التمهين ضمن الموقف الرسمي إلى فعل تقني فني بالأساس، ولم يعد فعلاً أتيقياً أو أخلاقياً روحياً.

ساهم هذا الموقف في تراجع منزلة المدرّس، لكن هدفه كان إخضاعهم وإلزامهم على الانخراط في برنامج تمهين التعليم لمواكبة التحولات العالمية .ويصبح مهنيو التربية "عباداً مكلّفين" بواسطة قوانين داخلية تصدرها المؤسسات الرسمية .وعلى سبيل المثال، فإن الحكومات (مثل بلدية شنغهاي) هي من تضع السياسات المدرسية وتسعى لتحسين جودة التعليم، وتُلزم المدرّسين بالمعايير دون استقلالية مطلقة.

يكشف الموقف الرسمي عن تذمر وعدم رضا عن طرق التعليم القائمة على مركزية المدرّس، التي أفضت إلى علاقة عمودية بين المربي والمتعلم، وهي علاقة سلطة تتجلى في الطاعة والخضوع .لذلك، يسعى الموقف الرسمي لسحب بساط التعليم من تحت السلطة التقليدية التي يمثلها المعلّم، فتمهين التعليم لا يخضع لمواصفات شخصية يحكمها المزاج والأهواء، بل يقتضي توزيعاً جديداً للأدوار.

آليات التمهين المؤسساتي :يرى الموقف الرسمي ضرورة الاهتمام بالمعايير المهنية بدل الاجتهادات الشخصية .ويهدف البرنامج المؤسساتي إلى الاعتماد على التعليم التحويلي والخروج من دائرة المناهج المضغوطة، فالأساس هو تعليم المتعلّمين، والمدرّس يكون مجرّد مسيّر يسهر على تطبيق برامج التكوين المهني المستمر.

اعتمدت هذه المؤسسات الرسمية نظام المزاوجة بين الجانب النظري (الأساسيات المعرفية) والجانب العملي (التدريب والاندماج المهني)، الذي يشرف عليه "الخبير" الذي يمثل الشخص الرسمي والمسؤول المباشر عن التنفيذ.

ساهم هذا التمهين الرسمي في خلق توازن جديد في الفضاء المدرسي واستعادة المدرسة لمركزيتها .وهي "مدرسة المستقبل" كفضاء للتعدد والتوازن والإبداع والتعاون .وتقوم الدولة (السلطة العامة) بدور الضامن والراعي للإبداع ضمن رؤية متناسقة تقوم على المتابعة والمراقبة، أو ما يسميه فوكو بـ (ميكروفيزياء السلطة) ("فوكو، 1980).

ولكن، رغم محاولات الموقف الرسمي للتجاوز، فإنه ظل يبحث عن مشروعية السلطة في فضاء التربية والتعليم .وهذا ما مثل منطلقاً لاحتجاج المدرّسين الذين عبروا عن استيائهم واستحالة تحقّق الإبداع والحرية في ظلّ سياسية التمهين المضغوط، الذي حوّل المدرسة إلى "ثكنة (caserne) "جديدة تفرض الإلزام والمراقبة .هذه الإحراجات وغيرها تدفعنا لطرح مسألة التمهين من منظور المدرّسين.

3- مواقف المدرّسين من مسألة تمهين التعليم (نموذج الالتزام)

تتركز مواقف المدرّسين من مسألة التمهين على اعتبارهم الأرضية الوحيدة والمناسبة لمثل هذه المسائل . فالتمهين عندهم ليس جهازاً لتلبية المعايير، بل هو مساحة للحرية والإبداع، والقدرة على التحرر من الخضوع للآخر، إنها الحرية الإيجابية الخاضعة لمتابعة ورقابة إيجابية.

التمهين كمسألة أخلاقية (كانط) :إن كل ما يخصّ مشاكل الحرية هي مشاكل أخلاقية بالأساس، وهو ما أشار إليه الفيلسوف الألماني كانط (كانط، 1999).وهكذا يدرك المدرّسون أن مسألة التمهين ليست مشكلاً تقنياً معيارياً، بل مشكلاً أتيقياً أخلاقياً .فلا معنى لأي تمهين لا يقود إلى الحرية، بمعنى أن تمهين المدرّسين مسألة داخلية لا تتحقق إلا بواسطة التفكير في تطوير الذات لتحقيق الخير الأسمى.

يرى المدرّسون أن التمهين تجلٍّ للاستقلال وواجب أخلاقي قطعي، وهو القدرة على التشريع الكلّي للقانون الأخلاقي وفقاً لإرادتهم الخاصة دون أي سلطة ووصاية رسمية .والمدرّسون ليسوا مجرد عباد مكلفين، بل يجب أن يتحرّر المعلّم من كل سلطة فوقية.

نقد سياسة الإلزام الرسمية :أثبت الواقع فشل السياسة في صنع السياسات التربوية نظراً لعدم التطابق بين النظري والتطبيقي في برامج التمهين الرسمي .فقد أصبح التمهين الرسمي عبئاً غير قادرين على هضمه، خاصة في ظل الواقع التعليمي الذي جعل المدرّس آلة في يد السلطة (مثل اعتماد الدولة على التشغيل الهش والتعاقد، وتأخير صرف الأجور) .يرى المدرّسون أن خبراء المؤسسة الرسمية يقبعون في "برجهم العازل"، وغير قادرين على الاستئناس بآراء أهل القطاع (المدرّسين) لوضع خطط التمهين.

إن احتجاج المدرّسين ليس دعوة لإلغاء دور المؤسسة الرسمية، بل هو محاولة لتحويل التمهين من المجال الرسمي النظري إلى المجال العملي .فمصاحبة التمهين في الميدان يمكن أن يكون تمريناً تطبيقياً لنقل مصالح التعليم من نطاق الاستعمال السالب إلى مجال الاستعمال الموجب، أي الاستعمال الأخلاقي (كانط، 1999).

الجدلية الكانطية (الخضوع والحرية) :يمكن تمهين التعليم بوصفه شيئاً في ذاته، مما يسمح بتأسيس التمهين كمبحث أخلاقي في الحرية، فالتربية هي نوع من التنشئة على الحرية .ويطرح كانط الإحراج قائلاً: "أكبر قضية وأعسرها في التربية هي: كيف نوفق بين الخضوع لنوع من القسر القانوني وبين القدرة على ممارسة الحرية؟... فكيف أقدر على التنشئة على الحرية في ظل القسر؟" (كانط، 1999).

يرى كانط، والمدرّسون معه، أن المشكل الحقيقي للتربية هو الاعتراف بإمكانية الحرية في ضوء الضغط، أي قدرة التعليم على تمكين الفرد من توظيف حريته بكيفية رشيدة .وهذا يخالف الموقف الرسمي الذي يحدد هامش الحرية لكل عناصر ومكوّنات التعليم.

السلطة والنفوذ :يجب التفريق بين مفهومي السلطة والنفوذ .فالسلطة تحتاج إلى القوة والعقاب والعنف، بينما النفوذ يفرض ذاته بذاته على أساس مبدأ الاحترام والواجب .السلطة في التعليم غير شرعية، بينما النفوذ شرعي .نفوذ المدرّس هو التزام أخلاقي وواجب باسم الحب والحرية .وهذا النفوذ الناعم هو توجيه للجدوى والفاعلية نحو الحرفية والإبداع؛ فالقانون وسيلة لتمهين التعليم وليس غايته القصوى.

إن التمهين مهمة أخلاقية نبيلة، ومن الواجب أن تتحلّى السلطة (الموقف الرسمي) باللين وحسن المعاملة . فلا تمهين مضغوطاً؛ فالمرونة والإنصاف والانضباط هي أساس السلطة العادلة (كانط، 1999) .يجب على المدرّسين اختراع أنفسهم ضمن فضاء الالتزام والمسؤولية والحرية، والخروج من فضاء الإلزام.

إن مجال التمهين هو مجال أخلاقي بالأساس، ومن الضروري تصويب الاحترام من احترام المؤسسة وقوانينها، إلى احترام أهل العلم (المدرّسين) (كانط، 1999) .ولن يقوم هذا الاحترام إلا عندما تمنح السلطة تفويضاً للمدرسين لممارسة مهنتهم بكل استقلالية .إن ما يحتاجه المدرّس هو الاعتراف بكونه القلب النابض للتعليم.

الجمع بين الالتزام والمسؤولية :تقتضي مهنة التدريس وعي المدرّس بضرورة الاستقامة الأخلاقية (المعجم الفلسفي، 2005) والقبول بالمساءلة الرسمية والعمومية حول واجبه .وهذه الحرية لا يجب أن تُفهم خارج إطار المسؤولية؛ فالاستقلالية المهنية لا تخوّل للمدرّسين القيام بكل ما يستهويهم، بل ما هو مضمون.

إن تقويم المناهج يتحقق ببرنامج تشرف عليه مؤسسات وهيئات رسمية، فالحرفية المهنية يجب أن تكون متلائمة مع السياسة العامة للدولة .التمهين مسألة مفتوحة على كل السياسات الخاصة (المدرّسين) والعامة (الدولة) .والدولة توفر آليات تحقيق هذا الهدف (التمهين)، وتتحمل الأعباء المادية الثقيلة للتكوين المستمر . إن قلق المدرّسين، في جزء منه، نابع من محاولة استرجاع التعليم من السلطة مما أدى إلى نشأة سلطة مضادة، وهو ما يعكس صراع السلط.

خاتمة

على ضوء المعطيات السابقة، يمكن القول إن هذه الإضاءة الجدلية وسّعت من مجال المسؤولية بين الموقف الرسمي ومواقف المدرّسين ضمن النقاش التربوي العام .إن القضايا المصيرية للأمة (تمهين التعليم) تتطلب من كل طرف "مسك العصا من الوسط" والتنازل عن الكبرياء من أجل إرساء ثقافة تشاركية.

لقد أثبت البحث صعوبة تحقق التمهين من خلال سلطة القوة وفرض المشروعية بالقوانين الجائرة .ولهذا، يجب أن يقوم التعليم على سلطة العقد(Contractual Authority) ، فلا مجال للاحتكار المهني.

تنادي الدراسة بضرورة دمقرطة التعليم وإعطائه مزيداً من الحرية في إطار المسؤولية، فلا إفراط (لا للبيداغوجيا التسلطية) ولا تفريط (لا للبيداغوجيا التساهلية) .هذه الديمقراطية التربوية تحث المعلّم على الإتقان وتكسب المتعلّم معاني التعاون والاحترام، وتلتزم السلطة بممارسة نفوذها (المراقبة) بدل العنف

والقوة .فالقيم لا يجب أن تختفي من المجال التربوي أبداً .ويجب أن نتذكر قول سقراط: "كيف تريدونني أن أعلّمه وهو لا يحبّني؟" (سقراط، د.ت.).

إن مستقبل التعليم لن يكون ممكناً إلا إذا نجح المدرّسون في تحويل مشكلة التمهين إلى معركة مصيرية "لهجاء الداخل" قبل هجاء السلطة (الموقف الرسمي)، ويجب أن تتوفر الإرادة السياسية الحقيقية لتحريك "السواكن في شؤون التربية."

إن تجاوز العقبات يتطلب:

1. **استبدال الإلزام بالالتزام :**استبدال سياسة الإلزام التي تفرض التمهين المضغوط بثقافة الالتزام التي تنفس المدرّس من مضايقات السلطة وتخلق توازناً.
2. **التعاقد والمسؤولية المشتركة :**الانتقال إلى نموذج يقوم على سلطة العقد والاحترام المتبادل لضمان الجودة، مما يرتقي بمهنة التعليم إلى مسار مهني يحظى بالاحترام

قائمة المراجع

1. ابن منظور. (د.ت.) .لسان العرب (الطبعة الثالثة). دار صادر.
2. بن ميلاد، م. (2015). قضايا التمهين في التعليم .مجلة العلوم التربوية، 23(1)، 45-60.
3. الصحاف، س .(2018) .المعلم المحترف: أسس ومعايير .دار الفكر المعاصر.
4. سقراط. (د.ت.) .الجمهورية (أفلاطون) (ترجمة ف.ص). دار مكتبة الحياة.
5. شيشرون، م.ت .(1990) .في قوانين الجمهورية .(ترجمة أ.ف). مؤسسة هنداوي.
6. فوكو، م .(1980) .المراقبة والمعاقبة: ولادة السجن (ترجمة ع.أ). المركز الثقافي العربي.
7. كانط، إ .(1999) .في التربية .(ترجمة م.ط). الهيئة المصرية العامة للكتاب.
8. المعجم الفلسفي .(2005) .المعجم الفلسفي .مجمع اللغة العربية.
9. معجم المعاني الجامع .(2010) .معجم المعاني الجامع .
10. مجمع اللغة العربية .(2004) .المعجم الوسيط (الطبعة الرابعة). مكتبة الشروق الدولية.
11. هراقليطس. (د.ت.) .في الطبيعة (ترجمة أ.خ). دار الأندلس.
12. هيغل، ج.ف.د .(1970) .فينومينولوجيا الروح (ترجمة إ.ب). دار التنوير.

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods,